الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٦
المعقودة يوم الخميس
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

الرئيس: السيد ديكاني (هنغاريا)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد كرنكل (النمسا)
(الرئيس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

(أ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع)

(ب) المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين (تابع)

(ج) المسائل الإنسانية (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/47/SR.36
12 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

92-57732

في غياب السيد كرنكل (النمسا)، تولى الرئاسة السيد ديكاني (هنغاريا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٩٦ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/47/131 و 178 و 280 و 296 و A/47/351-S/24357 و A/47/364 و 365 و 391 و 564 و 569 و A/47/638-S/24772)

(أ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (تابع) (A/47/12 و Add.1)

(ب) المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين (تابع) (A/47/91-S/23585 و A/47/529 و Corr.1)

(ج) المسائل الإنسانية (تابع) (A/47/352 و A/47/420-S/24519 و A/47/455-S/24571 و A/47/540)

١ - السيد شاتزر (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إنه يبدو أن هناك فجوة متزايدة على الدوام بين قدرة النظام المتعدد الأطراف على فهم مجموع الأسباب الحقيقية المعقدة لحالات الطوارئ الإنسانية وبين قدرته على التغلب على العواقب. ويواجه العديد من المنظمات الإنسانية تحديات جديدة رئيسية. ويلزم أن تشكل إعادة التأهيل جزءا لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي لمعالجة الطوارئ. وقد أخذت وكالات التنمية تشترك بصورة متزايدة في المراحل المبكرة من العمليات وتسهم في الوقاية والإجراء الاصلاحي على السواء. ولهذه الأسباب، قررت المنظمة الدولية للهجرة أن تلتمس توثيق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وتتطلع للقيادة المتعددة الأطراف لإدارة الشؤون الإنسانية. وتلوح في الأفق حلول لعدد من حالات الطوارئ الجارية وقد تتحقق فعليا إذا نجح المجتمع الدولي في إعادة النظر في نهجه.

٢ - وأضاف قائلا إن الآليات التي تقوم الإدارة بتطويرها، مثل بعثات التقييم المشتركة وتوجيه المناشدات، هي البداية. وينبغي تعزيز النهج الموحد لتوجيه مناشدات مشتركة بغية جعلها مفيدة للمانحين والوكالات المنفذة على السواء. وينطبق هذا على التقييم والصياغة، فضلا عن المتابعة والرصد. وهناك حاجة عاجلة لتعزيز التنسيق. وقد وضعت المنظمة الدولية للهجرة مجمل خطة لتسهيل العودة. وبينما يتولى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق باللاجئين العائدين، فإن الأبعاد الشاملة للمشكلة تتطلب نهجا شاملا يتضمن بذل جهود ثنائية ومتعددة الأطراف. فالمساعدة المقدمة

(السيد شاتزر)

الى موزامبيق، على سبيل المثال، ينبغي أن يجري تنسيقها على مستوى عال، ويعقد الأمل على أن يتيح التقدم نحو السلم تركيز الانتباه على هذا الموضوع.

٣ - واستطرد قائلا إن المنظمة الدولية للهجرة شريك تنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المساعدة على عودة اللاجئين الى أفغانستان وجنوب افريقيا. أما في كمبوديا، فإن منظمته تعمل مع منظومة الأمم المتحدة على تسهيل التنمية من خلال عودة المواطنين المؤهلين. وعلى الرغم من أن أنشطة المنظمة الدولية للهجرة تشارف على الانتهاء في العراق، إلا أنها تواصل رصد الحالة هناك وستقدم الخدمات للأشخاص المحتاجين في بلدان مجاورة. وكانت المنظمة، في يوغوسلافيا سابقا، جزءا من شبكة مشتركة بين الوكالات تقدم المساعدة في نقل اللاجئين والمحتجزين السابقين الى البلدان التي تعرض المأوى الآمن المؤقت لهم. وقد أثبتت تلك الأمثلة تزايد عدد الحالات التي تتطلب فيها تنقلات الناس اشتراك المنظمة الدولية للهجرة والتنسيق المشترك بين الوكالات. وهناك حاجة لدراسة تراكم ضغوط الهجرة التي قد تؤدي الى حالات طوارئ إنسانية. وفي هذا الصدد، تأمل المنظمة أن تؤدي سلسلة من شبكات البحث المستقلة المنشأة في مختلف المناطق تحت رعايتها لدراسة العوامل التي توجد هذا الضغط، الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر.

٤ - وقال إن المنظمة الدولية للهجرة قد أحاطت علما بالخطط الأخيرة لتبسيط هياكل المنظمة لتوجيه المناشدات وتتطلع الى المزيد من التعاون مع الممثلين الميدانيين للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص بالنظر الى الفعالية المحدودة للتنسيق القائم في المقر.

٥ - السيد ابراهيم (جيبوتي): قال إن بلده ظل، منذ بداية عام ١٩٩١، يستقبل أعدادا متزايدة من اللاجئين نتيجة للمنازعات المتعددة في البلدان المجاورة وقد أقام مخيمات استقبال لهم داخل أراضيه. وتثير حالة اللاجئين في المخيمات قلقا عميقا لدى حكومة بلده. وظروف المعيشة هناك محفوفة بالمخاطر بسبب الافتقار الى المرافق والمعونة الإنسانية؛ وهناك حالات عديدة من سوء التغذية الحاد فيما بين الأطفال. ولم تكن الجهود التي تبذلها جيبوتي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي كافية للتغلب على المشكلة.

٦ - وأضاف قائلا إن آلاف اللاجئين يعيشون في شوارع العاصمة في حالة حرمان تام، دون إمكانية الحصول على أي مساعدة أجنبية. وقد أفضت تلك الحالة الى ارتفاع لم يسبق له مثيل في الجريمة ووضعت عبئا ثقيلا جدا على الموارد المحدودة فعلا وعلى الهياكل الأساسية الضعيفة. وقد ذهبت مناشدات

(السيد ابراهيم، جيبوتي)

جيبوتي المتكررة للمجتمع الدولي للمساعدة أدراج الرياح. وتواصل جيبوتي إظهار العطف على آلاف اللاجئين في البلد؛ ومع ذلك لم يعد بإمكان حكومة بلده تحمل العبء وحدها دون تعريض أمنها واستقرارها للخطر. وبناء على ذلك، من اللازم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة. ومن أجل ايقاف تدفقات اللاجئين من الصومال، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، أن تنشئ بصورة عاجلة، بدعم من المجتمع الدولي، مخيمات للاجئين تحت إشرافها المباشر في الصومال وتوفر الاحتياجات الأساسية للاجئين.

٧ - ومضى قائلا إن حكومة بلده تطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تجد حلا لمشاكل اللاجئين في جيبوتي وتعبئ موارد إضافية. ويحتاج بلده الى المساعدة النشطة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل ايجاد حلول عملية لمشاكل اللاجئين في عاصمته. ولا يوجد بديل لنقلهم الى مخيمات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الريف؛ ومع ذلك، فإن تقديم المساعدة الكافية لازم.

٨ - واستطرد قائلا إن الاقتتال من أجل السلطة والمنازعات بين العشائر في الصومال نفسها تسببت في وفاة ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ شخص؛ كما أن ما يربو على نصف السكان قد يموتون جوعا. وعلى الرغم من الجهود البطولية للمنظمات الإنسانية والموارد التي يقدمها المجتمع الدولي، فيجب بذل المزيد من الجهد. وينبغي أن يحظى برنامج العمل من أجل الصومال على الدعم الكامل من المجتمع الدولي. وينبغي اعطاء القطاع غير الغذائي، على وجه الخصوص، ما يستحق من اهتمام من أجل زيادة المساعدة الطارئة لذلك البلد.

٩ - وقال إن جيبوتي تشترك، على الرغم من إمكانياتها المتواضعة، في الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي. ويؤدي ميناؤها ومطارها وسككها الحديدية دورا هاما في شحن الأغذية الى الصومال واثيوبيا. وعلاوة على ذلك، قدمت حكومة بلده معونة غذائية الى الصومال وأرسلت مؤخرا فريقا طبيا الى ذلك البلد.

١٠ - السيد بيزيمانا (رواندا): أثنى على تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/47/20) وقال إن وفد بلده يؤيد تأييدا كاملا الموقف الذي مفاده أنه على الرغم من أن الإعادة الطوعية الى الوطن هي الحل الدائم المفضل لمشاكل اللاجئين، فإنها لا يمكن أن تكون مستقرة أو دائمة حقا دون إعادة الإدماج بصورة مفيدة وتقوم على التنمية والمصالحة على الصعيد الوطني.

(السيد بيزيمانا، رواندا)

١١ - وقال وهو يشير الى الفقرة ١١٤ من التقرير، التي تناقش مشكلة اللاجئين الروانديين، إن من الواضح أن وضع خطة العمل لم يكتمل بعد، على الرغم من إعلان دار السلام. وتشعر حكومة بلده بالقلق للميل الى ربط تنفيذ خطة العمل للاجئين الروانديين بوقف إطلاق النار. ومن المعترف به، أن إعادة اللاجئين الروانديين الى وطنهم لا يمكن أن تحدث إلا بعد استعادة السلم، ومع ذلك، لا محيد عن الاسراع بخطة العمل لمساعدة إعادة من يرغبون في العودة الى الوطن فور توقيع اتفاق السلم الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا، وذلك من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والتحول الى الديمقراطية.

١٢ - ولفت الانتباه، وهو يشير الى تقرير الأمين العام (A/47/529)، الى عدم دقة معلومات وردت في الفقرة ٢١. وكما هو موضح في تقرير المفوض السامي (A/47/12، الفقرة ١١٤)، لم يتم بعد إجراء الدراسات في بوروندي وزائير. وينبغي أن يسعى المفوض السامي الى إجراء تلك الدراسات بأسرع ما يمكن، إذ أن تنفيذ خطة العمل يتوقف جزئيا عليها. وفي الختام، قال إن حكومة بلده مصممة على أن تحل نهائيا، بمساعدة المجتمع الدولي، مشكلة اللاجئين الروانديين.

١٣ - السيد كاياريا (فنلندا): قال إن بلده يؤيد تأييدا تاما الأولويات التي أجملتها المفوضة السامية في خطتها، بما في ذلك التأهب للطوارئ والإعادة الطوعية الى الوطن وتعزيز الحلول من خلال التدابير الوقائية. وينبغي أن تستفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استفادة كاملة من التطورات السياسية المؤاتية الأخيرة لتوسيع برامجها للإعادة الى الوطن. بيد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بحالة اللاجئين العائدين، الذي يحتاجون الى الدعم من خلال برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة. وينبغي أن تشترك وكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية من أجل ضمان أفضل الظروف للإدماج.

١٤ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تحتل التدابير الوقائية مكانة أعلى في جدول أعمال المفوضية كما ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من ولايتها وتخطيطها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمناطق المتفجرة حيث يوجد خطر حدوث عمليات نزوح جماعي. وبناء المؤسسات والتدريب والإعلام من المكونات العملية الهامة لهذه التدابير. وتؤيد حكومة بلده جميع الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي في يوغوسلافيا سابقا وتؤكد على أنه لا غنى عن التدابير الإنسانية. وأعرب عن التقدير لتنسيق جهود المفوضية ومختلف المنظمات في مساعدة الشعب في تلك المنطقة، تحت أخطر الظروف في بعض الأحيان. ومن الأمور ذات الأهمية الفائقة تقديم معونة إنسانية كبيرة لمنع معاناة المزيد من البشر خلال الشتاء المقبل، وعلى وجه الخصوص في البوسنة والهرسك. أما فيما يتعلق بالصومال، لم تكن منظومة الأمم المتحدة قادرة على

(السيد كاريا، فنلندا)

مجابهة المشكلة بأفضل طريقة ممكنة، بسبب المشاكل المعقدة في ذلك البلد. وينبغي الاسراع بصورة عاجلة بالجهود الرامية الى ايجاد حلول سياسية وإنسانية مناسبة.

١٥ - وقال إن ولاية المفوضية قد ظلت مرنة بصورة تكفي للسماح لها بالعمل في حالات معقدة مما يسمى "شبه اللجوء". وفي هذه الحالات، ينبغي أن تأتي الطلبات في المستقبل عن طريق الأمين العام أيضا. وينبغي أيضا إعطاء التأكيدات للمفوضية بأنها ستتلقى الموارد البشرية والمالية اللازمة؛ كما ينبغي وضع آليات أفضل لحماية ملتمسي اللجوء الشرعيين. وأخيرا، تعرب فنلندا عن الدعم الكامل للمكتب في الاضطلاع بمهامه التي تتطلب الكثير من الجهد.

١٦ - السيدة دا سيلفا (فنزويلا): أكدت الحاجة الى إعادة النظر في تعريف اللاجئ، مع مراعاة التعريف الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين، والعوامل الجديدة الناجمة عن تعقيدات الحالة الراهنة والأحكام ذات الصلة من إعلان قرطاجنة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدها الأعمال التي اضطلع بها الفريق العامل المعني بالحلول والحماية الذي أنشأته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، والفئات السبع للأشخاص المرتبطين بالبحث عن ملجأ وملاذ، والتوصيات الـ ٢١ لهذا الفريق.

١٧ - وأضافت قائلة إن فنزويلا استقبلت ٢ ٠٠٠ لاجئ من مختلف أنحاء العالم، وتتخذ خطوات لسن تشريعات لتطبيق الصكوك الدولية بشأن مركز اللاجئين. وقد أبلغت حكومة بلدها المفوضية أنها على استعداد لاستقبال ما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ من مجموعات الأسر اللاجئة من أجل ترحيلهم الى أماكن جديدة. ومن الباعث على الاغتباط أن نعلم أن المفوضية قد واصلت إحراز التقدم في تنفيذ سياستها بشأن اللاجئات وأنه قد تم الأخذ بالمبادئ التوجيهية بشأن حماية اللاجئات لارشاد العاملين الميدانيين في تحديد الاحتياجات. وترحب فنزويلا بتعيين منسق أقدم معني بالأطفال اللاجئين وتثني على الدعم المقدم في هذا الصدد من الحكومة النرويجية.

١٨ - ولاحظت مع الارتياح أنه قد تم إحراز المزيد من التقدم في العملية التي بدأها المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا اللاتينية من أجل تعزيز الحلول الدائمة. وكان عقد المحفل الإقليمي لأمريكا الوسطى المعني بالنساء اللاجئات والمشردات والعائدات خطوة إيجابية. وتؤيد فنزويلا استراتيجية المفوضية الرامية الى الوقاية والتأهب وإيجاد الحلول، فضلا عن فكرة تعزيز التعاون مع هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من أجل تعزيز مكون الوقاية. وعلى الرغم من أن النظر في اتخاذ تدابير إنسانية قد يؤدي الى حلول سياسية، فإنه لا يقوم مقام الاتفاقات السياسية. وتؤيد فنزويلا أيضا التدابير المتخذة لضمان

(السيدة دا سيلفا، فنزويلا)

الاستجابة الأكثر نشاطا لحالات الطوارئ، التي زاد عددها زيادة كبير في السنة الماضية. ومضت قائلة إن التعاون بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مشاريع للأنشطة المنتجة كان مفيدا. واختتمت كلمتها قائلة، وأخيرا تؤيد فنزويلا فكرة تعزيز عرف اللجوء، الذي تتزايد أهميته نظرا للانتهاكات الجماعية الجارية لحقوق الإنسان.

١٩ - السيد روجرز (بليز): قال، وهو يتكلم بالنيابة عن الأعضاء الـ ١٢ في الاتحاد الكاريبي، إنه في عام ١٩٩٢، حدثت تنقلات جماعية للفرار من المشاق الاقتصادية والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاع الداخلي. وأعرب عن قلق أعضاء الاتحاد الكاريبي بصورة خاصة بشأن هايتي، حيث تسببت الإساءة الى حقوق الإنسان الواسعة الانتشار والتدهور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية في هروب ما يربو على ٠٠٠ ٢٠ شخص. وقد أعرب الاثنا عشر عن تقديرهم للمساهمة التي لا تقدر بثمن لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل تخفيف محنة الهايتيين.

٢٠ - وأضاف قائلا إن معاملة اللاجئين والنازحين ينبغي أن تمضي جنبا الى جنب مع حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وينبغي أن تطبق الدول، حيثما أمكن، المعايير الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. ولاحظ الاثنا عشر أنه حدث، في حالة النساء، تقدم مشجع في تنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية النساء اللاجئات، اللائي يشكلن، مع الأطفال، أكبر مجموعة من اللاجئين.

٢١ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي توافق على أن إعادة اللاجئين الطوعية الى أوطانهم هي الحل الدائم المفضل. وفي عام ١٩٩٢، عاد ١,٥ من ملايين اللاجئين الى بلدان منشئهم طوعيا. إلا أن الإعادة الى الوطن لا تكون ناجحة إلا إذا كانت الظروف في بلد المنشأ تفضي الى إدماج اللاجئين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وترتبط التحسينات الملحوظة في حالة اللاجئين في أمريكا الوسطى والهند الصينية ارتباطا مباشرا بنجاح النهج الإقليمية الشاملة إزاء مشاكل اللاجئين. وقد كان المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى فعالا بصورة خاصة في المساعدة في الإعادة الى الوطن.

٢٢ - ومضى قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي مسرورة لملاحظة أن التبرعات للمفوضية قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٩١، بيد أنها ترى أنه ينبغي الحفاظ على المستوى الحالي للدعم لضمان التمويل الكافي. وهناك حاجة خاصة الى زيادة الأموال في حالات الطوارئ التي تتطلب الاستجابة الفورية من المفوضية والى تقديم المساعدة أيضا الى بلدان اللجوء المؤقت أو الدائم النامية. وتشجع الدول الأعضاء

(السيد روجرز، بليز)

للاتحاد الكاريبي توثيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية في مجالات المساعدة الغوثية والمشاريع الإنمائية.

٢٣ - وأردف قائلا إن سياسة حكومة حكومة بلده موجهة نحو حماية اللاجئين، الذين يمثلون ٢٠ في المائة من سكان بليز، ونحو إدماجهم في مجتمعه المتعدد الأعراق. وقد ثبت أن الإدماج ناجح للغاية، إذ ينتشر أغلبية اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء بليز. ومع ذلك، تحترم حكومة بلده أيضا طلبات الإعادة الطوعية الى الوطن. وأن الحكومة على اقتناع بأن المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى قد حقق نجاحا هاما في أمريكا الوسطى، وقد أدى، بمساعدة المفوضية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، دورا مكملا في الإعادة الطوعية الى الوطن وأسهم اسهاما ضخما في السلم الإقليمي. وبالنظر الى التحديات الجديدة التي تتعين مواجهتها في مجالات الإعادة الى الوطن والإدماج والحماية، تحث حكومة بلده المجتمع الدولي على تقديم الدعم الثابت لاستمرار عملية المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى على مدى السنتين القادمتين.

٢٤ - السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار): قالت إن مشكلة اللاجئين هي مشكلة عالمية، وهي لذلك تتطلب نهجا عالميا. فالحالة في الخليج الفارسي وأوروبا الوسطى، لا سيما في يوغوسلافيا سابقا، الى جانب الصراعات التي تزداد حدة في القرن الافريقي وليبريا أخمدت التفاؤل الذي تولد بانتهاء الحرب الباردة من أن الصراعات ستحل بوسائل سلمية وستعقبها العودة الى الوطن بصورة متزايدة. ولا يمكن حماية اللاجئين إلا بالتعاون مع الحكومات المعنية، على الرغم من أن المشكلة هي بوجه عام مسؤولية المجتمع الدولي بكامله.

٢٥ - ومضت قائلة إن زيادة عدد اللاجئين في البلدان النامية يشكل ضغطا لا يطاق على اقتصاداتها الهشة. وهو، في افريقيا، يهدد أيضا الحالة الاجتماعية - الاقتصادية غير المستقرة في البلدان المضيفة، حيث يكافح الناس بالفعل من أجل البقاء. ولذلك فإنه يقع على عاتق المجتمع الدولي التزام اخلاقي بتقديم مساعدة طارئة. وعليه أيضا أن يشجع التنمية المتكاملة بغية منع حدوث توتر بين السكان المحليين واللاجئين.

٢٦ - وأعربت عن رغبة وفدها في توجيه الانتباه نحو محنة اللاجئين من النساء والأطفال الذين يشكلون نسبة ٨٠ في المائة من اللاجئين ويحتاجون الى مساعدة اضافية. ولذلك فقد رحب الوفد بتعيين منسق أقدم لشؤون اللاجئات.

(السيدة كابا كامارا، كوت ديفوار)

٢٧ - ومضت قائلة إن كوت ديفوار تستضيف بالفعل نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الليبريين. على أن محاولاتها الرامية الى حل النزاع في ليبريا أخفقت نتيجة عناد بعض الأطراف، مما أدى الى استئناف الأعمال العدائية. وبالتالي، فبتوقف العودة الطوعية الى الوطن، من المرجح أن يشهد بلدها موجة أخرى من اللاجئين. إن أعضاء الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا بحاجة الى دعم دولي فيما يبذلونه من جهود لإحلال السلم في ليبريا، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق ياموسكرو الرابع، ولمواجهة تدفق اللاجئين.

٢٨ - وأضافت قائلة إن على المجتمع الدولي، وهو يواجه الحالة المأساوية في الصومال، أن يعوض ما فات من الوقت ويكثف جهوده لإنقاذ الأرواح. ويجب أيضا اتخاذ تدابير لحماية القوافل التي تحمل معونات انسانية. أما بالنسبة للبوسنة والهرسك، التي يتعين أن تحظى باهتمام خاص نظرا لدنو الشتاء، فقد أعربت عن أملها في أن تنجح المفاوضات التي بدأت في لندن، وبذلك يتمكن لاجئوها من العودة الى الوطن.

٢٩ - وواصلت حديثها قائلة إن على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير تهدف الى التصدي لمن يرتكبون انتهاكات وفظائع لا تطاق لحقوق الإنسان كثيرا ما تصاحب ما يحدث من صراعات مما يعد سببا رئيسيا لموجات اللاجئين. فالكوارث الطبيعية، التي تؤدي أيضا الى وجود لاجئين، تجنح الى استثارة ردود أفعال أسرع وأكثر سخاء الى حد بعيد من الظواهر التي تتسم بطابع أقل الحاحا، مثل الجفاف الذي يصيب أنحاء من افريقيا. إلا أن بالامكان قهر الطبيعة اذا استغلت مكاسب السلم الناجمة عن نزع السلاح للمحافظة على البيئة وانعاش المناطق الصحراوية.

٣٠ - ومضت قائلة إنه نظرا لأن الصراعات الاقليمية تؤدي الى تفاقم مشكلة اللاجئين، فإن بلدها يرحب بالنشاط الذي أحيي من جديد في مجلس الأمن منذ نهاية الحرب الباردة. فينبغي أن تكون لدى زعماء البلدان المتأثرة بتدفقات اللاجئين الارادة للدخول في مفاوضات والتخلي عن اللجوء الى القوة؛ كما أن من المفيد أيضا فرض حظر كامل على نقل الأسلحة الى هذه المناطق. فهذه هي مسؤولية المجتمع الدولي بكامله، الذي ينبغي أن يحترم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كذلك فإن من المفيد اتخاذ التدابير الوقائية التي دعا اليها الأمين العام في "برنامج للسلم" (A/47/277-S/24111).

٣١ - واستطردت قائلة إن على المجتمع الدولي واجب كفالة تحقيق ظروف معيشية لائقة في جميع البلدان، مما يساعد على وقف الهجرة. إن البلدان الغنية المعرضة بنفس القدر لموجات اللاجئين، بتجاهلها هذه الحالة، إنما ترهن مستقبلها هي. إن المصلحة العالمية اذن، تكمن في دعم التنمية المستدامة في البلدان النامية.

(السيدة كابا كامارا، كوت ديفوار)

٣٢ - وأضافت قائلة إن العودة الطوعية الى الوطن لا يمكن أن تتحقق إلا في ظروف تضمن الكرامة والأمن. فالعفو العام حري بأن يهدئ المخاوف بين المعادين الى الوطن فيما يتعلق باحتمال فقد حريتهم حال عودتهم الى الوطن، في حين سيشجعهم توفير المستوى المقبول من السكن والعمل على العودة بمحض ارادتهم.

٣٣ - وأثنت على النتائج المبشرة بالخير التي حققتها بلدان أمريكا الوسطى بتنفيذها اتفاق اسكويبلاس الثاني، مما يثبت أن التصميم والارادة السياسية دائما ما يؤتيان ثمارهما. فعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية الى تهيئة ظروف في جميع أنحاء الجنوب الافريقي كفيلة بتعجيل عودة اللاجئين الى بلدانهم الأصلية. على أنه ينبغي، فوق كل ذلك، اقرار السلم الدائم، في حين يتعين أن تضمن سلامة العائدين الى أوطانهم. وختاما، أعلنت عن رغبة حكومتها في أن تشكر مختلف المنظمات والحكومات التي تقدم المساعدة للاجئين الليبريين؛ فإن ممثليها يعملون دون كلل في ظروف صعبة كثيرا ما تعرض حياتهم للخطر.

٣٤ - السيدة الحمامي (اليمن): أثنت على جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدتها السلطات اليمنية والهلال الأحمر على مواجهة تدفقات اللاجئين في بلدها ودعم مكتب المفوضية في صنعاء لمواجهة الحالة الطارئة. وقالت إنه استجابة لقرار الجمعية العامة ١٧٤/٤٦ قدمت منظمات دولية مختلفة المساعدة بطرق شتى من قبيل تنسيق المعونة الإنسانية وتوفير الأدوية والامدادات. وكما ذكر في اجتماع المائدة المستديرة المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٢، فإن التدفق الكبير للاجئين مسألة ذات أولوية تتطلب مساعدة من المانحين. وأعربت عن أملها في أن تناقش احتياجات حكومة بلدها الخاصة في اجتماعات تعقد مع الدول المانحة في صنعاء.

٣٥ - وأعربت عن اعتقاد بلدها، مع ذلك، بأن مقدار المعاناة لا يزال أكبر من مقدار المعونة التي كانت تأمل في تلقيها. فلا يزال اللاجئون يتدفقون على المدن الرئيسية، حيث يخلقون ضغطا اضافيا على امدادات الأغذية والخدمات الأساسية ويجعلون البطالة أسوأ حالا. وعددت جهود الحكومة الرامية الى مواجهة هذه الأزمة التي أحدثت حالة طوارئ. ومن هذه الجهود تخصيص أموال لأولئك الذين يقدمون المساعدة للعائدين، وخلق فرص للعمالة.

(السيدة الحمامي، اليمن)

٣٦ - وفي الختام، أكدت على التوصية الواردة في الوثيقة A/47/283 والداعية الى استمرار تلقي حكومة اليمن الدعم من المجتمع الدولي، فقالت إن من شأن المساعدة المالية والتقنية أن تعزز قدرة اليمن على تلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية الناشئة عن التدفق الكبير للاجئين والعائدين.

٣٧ - السيد ترك (سلوفينيا): قال إن أعداد اللاجئين التي لم يسبق لها مثيل والبالغة ١٨ مليونا في العالم تمثل عبئا هائلا على البلدان المضيفة، ودعا الى تقاسم ذلك العبء على نحو أكثر انصافا. فيجب على المجتمع الدولي أن يعمل بنشاط لمعالجة محنة اللاجئين وملتمسي اللجوء، وللقضاء أيضا على الأسباب الأساسية لتدفقات اللاجئين.

٣٨ - ومضى قائلا إن النزاع المسلح في البوسنة والهرسك سبب قدرا هائلا من المعاناة الإنسانية والدمار المادي. فهناك نمط من الهجرات الجماعية يحدث في الوقت الحاضر يزج بالمناطق المتأثرة من أوروبا الى حالة طويلة الأجل من الفقر وعدم الاستقرار. فالحالة العامة للاجئين في جميع أنحاء العالم وفي المناطق المجاورة لسلوفينيا تثير القلق بشكل خطير.

٣٩ - ومضى قائلا إن حكومته قدمت في السابق اخطارا بانضمامها الى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، والى بروتوكولها لعام ١٩٦٧. على أن الهجرات الجماعية القادمة من يوغوسلافيا سابقا الى سلوفينيا تتجاوز الى حد بعيد الحالات التي تصورها واضعو الاتفاقية والبروتوكول. وقد قامت حكومته، في جملة أمور، بتكريس جزء كبير من ميزانيتها، ومعظم احتياطياتها من السلع الأساسية وجميع مخزوناتها المتعلقة بمواجهة الطوارئ لمساعدة اللاجئين. وتثني حكومته على ما تبذله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهود لتقديم الإغاثة الإنسانية في يوغوسلافيا سابقا وتعرب عن تقديرها للمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية الأخرى لما تقدمه من مساعدات الى اللاجئين في سلوفينيا.

٤٠ - وواصل حديثه قائلا إن حكومته اقترحت في الاجتماع الدولي المعني بتقديم المعونة الإنسانية لضحايا النزاع في يوغوسلافيا سابقا، المعقود في تموز/يوليه ١٩٩٢، إنشاء مناطق آمنة في البوسنة والهرسك. فمن شأن هذه المناطق أن تحول دون ما يسمى بـ "التطهير الاثني" وتساعد على إبقاء اللاجئين قريبا من ديارهم قدر الامكان. وقال إن حكومته على استعداد للمساعدة في تنظيم توفير المأوى للاجئين في هذه المناطق إلا أنه لا يزال من المستحيل حتى الآن إنشاء هذه المناطق نظرا لاخفاق الجهود الدولية في وقف القتال في البوسنة والهرسك.

٤١ - السيد ليوزيزيان (الصين): قال إن القرارات والنتائج التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثالثة والأربعين تعطي صورة موضوعية بوجه عام لحالة اللاجئين الراهنة وأسبابها الأساسية، وتقدم التوجيه للعمل في المستقبل.

٤٢ - وأضاف قائلا إن مشكلة اللاجئين الخطيرة تتصل بشكل وثيق بالسلم والتنمية في العالم. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لمكافحة العدوان الأجنبي، والاستعمار والتمييز العنصري وأن يكفل احترام السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية حتى يتسنى استئصال الجذور السياسية لهذه المشكلة. وفي غضون ذلك، من المهم إعادة تشكيل النظام الدولي القائم غير العادل، وتضييق الفجوة بين الجنوب والشمال ومساعدة البلدان النامية على تنمية اقتصاداتها.

٤٣ - وواصل حديثه قائلا إن على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تواصل الالتزام بما تضطلع به من دور إنساني وغير سياسي. فالعمل المتعلق باللاجئين ينبغي أن يظل خاليا من النقاش الايديولوجي والتسييس. وفي حين ينبغي تعزيز المساعدات المقدمة للاجئين والمشردين في جميع المناطق، يتعين على المجتمع الدولي ألا يقلل من مساعداته المقدمة لأولئك الذين هم بحاجة ماسة الى المساعدة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث توجد غالبية هؤلاء الأشخاص. فينبغي مواجهة المشكلة بروح من المشاركة في تحمل المسؤولية. وحث المانحين التقليديين على زيادة مساعداتهم الإنسانية والآخرين على المساهمة بسخاء. وقال إن على المجتمع الدولي أن يحاول مساعدة البلدان النامية الكثيرة التي تستقبل اللاجئين.

٤٤ - واستطرد قائلا إن المفوضية تقوم بدور فعال بوجه خاص في إعادة اللاجئين الى أوطانهم وفي مساعدة النساء والأطفال وحمايتهم. وقال إن وفد بلاده يؤيد تأكيد المفوضية على ضرورة تحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ، ويحبذ الاقتراح الداعي الى أن يكون حل مشاكل اللاجئين مصحوبا بمساعدات إنسانية وحماية بيئية. فالطابع العملي ينبغي أن يكون مبدأ هاديا في جميع المراحل. وينبغي أن يساهم الاجتماع الدولي المعني بتقديم المعونة الإنسانية لضحايا النزاع في يوغوسلافيا سابقا والمؤتمر الأخير المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في الصومال مساهمة كبيرة من أجل تعزيز المساعدة الدولية المقدمة الى اللاجئين.

٤٥ - واسترسل قائلا إن الصين تضطلع في السنوات الأخيرة بدور نشط في مساعدة اللاجئين، وفقا لالتزاماتها بموجب اتفاقية عام ١٩٥١. فقد استقبلت وأعادت توطين ٠٠٠ ٣٠٠ من اللاجئين من الهند الصينية، وتقدم المساعدة للاجئين الآخرين على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف. وقدمت هبات كبيرة من

(السيد ليوزيزيان، الصين)

الأدوية وامدادات الإغاثة الأخرى الى الشعب الصومالي، وقررت المساهمة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار للمساعدات الإنسانية المقدمة للبوسنة والهرسك. وفي الختام، قال إن الصين ستواصل تعزيز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئات الأخرى ذات الصلة.

٤٦ - السيد ميلامد (إسرائيل): أثنى على أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبصفة خاصة، على جهودها الرامية لتأمين الحماية الدولية للاجئين، وقال إنه يتفق مع المفوضة السامية بشأن صعوبة تطبيق استراتيجيات وقائية مع ضمان الحقوق الأساسية للناس في العيش في أمن من الجوع والخوف في نفس الوقت.

٤٧ - وقال إن من بين المسائل الإنسانية الكثيرة التي تواجه المجتمع الدولي، تثير التطورات الحاصلة في يوغوسلافيا التي تذكر بالتاريخ الماضي، حساسية خاصة في إسرائيل. ولقد اتخذت القيادة الإسرائيلية إجراءات فورية، فأرسلت عضوا من الكنيست في بعثة لتقصي الحقائق، وأجرت مناقشة خاصة في الكنيست وأرسلت شحنة إغاثة من الأغذية والإمدادات الطبية إلى سكان سراييفو. وأرسلت المنظمات الخاصة والعامة إمدادات الإغاثة، وذهب وفد من الأئمة المسلمين الإسرائيليين إلى كرواتيا لبحث أفضل أشكال تقديم المساعدة للاجئين المسلمين من البوسنة. وقد استقبلت إسرائيل ما يقرب من ٥٠٠ لاجئ من يوغوسلافيا سابقا كمهاجرين ومنحت نحو ٢٥٠ شخصا حق اللجوء المؤقت.

٤٨ - وأردف قائلا إن الصراع في يوغوسلافيا والمجاعة في الصومال ينبغي أن يكونا بمثابة إنذار لجميع البشر، لا سيما في وقت يتسم بالأمل في عصر جديد من السلم والتفاهم. وإن تقديم معونة الطوارئ في حينها في المكان المناسب يجب أن تتبعه جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة تأهيل اللاجئين.

٤٩ - وقال إن إسرائيل التي يتألف سكانها إلى حد كبير من اللاجئين، الذين ينبغي أن يضاف إليهم ٠٠٠ ٤٠٠ مهاجر في السنوات الثلاث السابقة، لا يمكن إلا أن تؤيد عمليات المفوضية وأن تتقاسم مع الآخرين تجربتها الخاصة.

٥٠ - السيد مونتانيو (المكسيك): قال إن الحالة العالمية المتغيرة منذ انتهاء الحرب الباردة، والتي أسفرت عن تدفقات جديدة معقدة من اللاجئين، تتطلب إعادة فحص شاملة وعاجلة لأعمال المفوضية بغية تجنب التفسيرات من جانب واحد التي تجيز اللجوء إلى ما يسمى بحق التدخل تحت ستار قانوني إنساني

(السيد مونتانيو، المكسيك)

دولي ما. إن حالة اللاجئين ترتبط بلا انفصام بحقوق الإنسان والتنمية، وبالتالي فإن الولاية المجددة للمفوضية ينبغي أن تنبني على الانتعاش الاقتصادي.

٥١ - واسترسل قائلا إن الفضل يذكر للمفوضية لما تقوم به من أعمال لا سيما في مجال عمليات الإعادة الواسعة النطاق للاجئين إلى أوطانهم. ولا بد من التضامن الدولي من أجل توفير حق اللجوء والحماية للاجئين إلى أن يصبح في مقدورهم العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة. وإن الاستراتيجية الجديدة ذات الأوجه الثلاثة للمفوضية التي تستحق الثناء، والتي تركز على التأهب لحالات الطوارئ، واتقائها، وإيجاد الحلول لها تشير كذلك إلى الحاجة إلى تحسين آخر في ولايتها. وينبغي أن تكون المبادئ الضمنية لذلك الإجراء هي احترام حقوق الإنسان للمشردين، من ناحية، وسيادة الدول وسلامة أراضيها من الناحية الأخرى. ويجب إعطاي دور معزز للمفوضية في التنسيق فيما بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية. وأضاف أن وفده يرحب بعقد الاجتماع الدولي الأخير المعني بتقديم المعونة الإنسانية لضحايا النزاع في يوغوسلافيا سابقا، الذي ركز على الطبيعة غير السياسية والإنسانية للمفوضية وعزمها على معالجة مشاكل اللاجئين الجدد. وينبغي، في السياق الراهن، توسيع دور المفوضية ليضم فئات أخرى، مثل تدفقات المشردين داخليا.

٥٢ - واستطرد قائلا إن الحاجة لاستجابة سريعة لتدفقات اللاجئين الحرجة في أجزاء أخرى من العالم. وتواصل حكومة المكسيك المشاركة بصورة نشطة في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى. ويجري احراز تقدم كبير في تهدئة الحالة في المنطقة، مما سيقود في النهاية إلى حل مشكلة اللاجئين، إلى حد بعيد، بفضل الإرادة السياسية التي تبديها الحكومات، وبصفة خاصة حكومة السلفادور. وقد انعكس ذلك في الاتفاقات التي توصلت إليها لجنة المتابعة التابعة للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى، والتي تظهر تصميم الحكومة على إيجاد حلول دائمة لمشكلة التشرد، بوصفها لا تنفصل عن حقوق الإنسان، والسلم، والديمقراطية والتنمية. وقال إن وفد بلده يرحب بالتالي بقرار مد فترة خطة العمل حتى أيار/مايو ١٩٩٤، ويحث المجتمع الدولي على المساهمة في عملية المتابعة الهامة عن طريق مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي لبرامج المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى. وينبغي أن تمكن الولاية الممددة لعملية المؤتمر الدولي من تدعيم نتائجها في المستقبل القريب عن طريق اضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور أكثر نشاطا في إدماج قضايا اللاجئين والعائدين في البرامج الإنمائية للمنطقة.

٥٣ - السيد سر الختم (السودان): أكد مرة ثانية أن بلاده، على الرغم من صعوباتها الاقتصادية، لم تبخل بجهد في تنفيذ التزامها الاخلاقي والقانوني الثابت بحماية الأعداد الكبيرة من اللاجئين من البلدان المجاورة. وأكد على اشتراكها في تقديم مشروع القرار المتعلق باستمرار المفوضية لخمس سنوات أخرى، فقال إنه يتفق مع القول بأن حالات اللاجئين الطارئة ينبغي أن تعالج عن طريق التأهب المبكر، وزيادة التنسيق الفعال بين الوكالات ذات الصلة وموازنة مصالح البلدان المعنية.

٥٤ - وقال، مستشهدا بفشل العودة الطوعية للاجئين الاريتريين والاثيوبيين إلى الوطن، إن الجهود الدولية هي الآن أكثر لزوما لمعالجة العقبات الخطيرة التي سببت ذلك المأزق، إذا أردنا تجنب تعقيدات أخرى. وإن وفد بلاده يوافق تماما على أنه ينبغي سد الثغرة بين الإغاثة والتنمية، فهما أمران مرتبطان ارتباطا لا انفصام له. وبالتالي ينبغي للوكالات ذات الصلة أن تنسق أعمالها لبلوغ ذلك الهدف، وهو نهج يبدو أنه يلقى التأييد أيضا من جانب السلطات في اثيوبيا واريتريا.

٥٥ - واستطرد قائلا إن وفد بلاده يثني على خطط المفوضية، بالإضافة إلى الوكالات الأخرى، لمعالجة المسائل المتصلة بتدهور البيئة في المناطق التي تستضيف اللاجئين في السودان. وفي الوقت نفسه سوف تواصل بلاده التعاون مع المفوضية إلى أن تصبح العودة الطوعية واقعا. وقال، مؤكدا على المواضيع ذات الأهمية لوفد بلاده، إن مشكلة اللاجئين المعقدة في القرن الافريقي قد خلقت أوضاعا وسعت، لكونها تتجاوز الولاية التقليدية للمفوضية، أنشطتها لتشمل نهجا ابتكاريا متعدد الأبعاد. إن العودة الطوعية مسألة اختيارية، وإن حماية ورفاه اللاجئين هما المسؤولية المستمرة للجهود الإنسانية الدولية ما دامت توجد مثل تلك الحالات، بغض النظر عن أية أحكام لمعاهدات تناقض ذلك. وأضاف أنه يعلق أهمية كبيرة على العودة الطوعية والمنظمة للاجئين السودانيين في البلدان المجاورة، وأعرب عن أمله في أن تقدم المساعدة اللازمة لعودتهم وإعادة إدماجهم. وقال بالإضافة إلى ذلك، إن حكومته، إذ تواصل استكشاف جميع الوسائل السلمية لإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان ومعالجة الأسباب الجذرية لحالات التشريد الماضية، تأمل في أن تتعاون جميع الأطراف وتتطلع إلى جولة أخرى لمحادثات السلم في أبوجا.

٥٦ - وكرر من جديد بشدة طلب حكومته أن تضطلع المفوضية بمسؤولياتها تجاه اللاجئين السودانيين الأطفال، الذين تحتاج محنة اختطافهم، وتجنيدهم واستغلالهم المستمرة من جانب حركة التمرد إلى استجابة إنسانية عاجلة من أجل تأمين سلامتهم وعودتهم إلى الوطن ولم شملهم مع أسرهم. وأضاف أن حكومته لا تزال تنتظر تقريرا من المفوضية بشأن اختفاء آلاف من هؤلاء اللاجئين الأطفال من مخيمهم. وأخيرا، كرر اقتراح السودان بقعد مؤتمر دولي بشأن مشكلة اللاجئين في القرن الافريقي وبأنه سيسعده استضافته.

٥٧ - تولى السيد كرنكل (النمسا) الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥٨ - السيد هوسليد (النرويج): قال إن الطلب على خدمات المفوضية، خلال عام ١٩٩٢، لم يسبق له مثيل، بسبب الأحداث التي أدت إلى وقوع حالات لجوء خطيرة في أجزاء مختلفة من العالم. وعلى الرغم من وجود مجال أوسع الآن للقيام بإجراءات دولية لمعالجة الأسباب الأصلية، ستمثل الإعادة الواسعة النطاق إلى الوطن تحديات رئيسية أمام المفوضية والمجتمع الدولي. وقد أدرجت التعقيدات التي تكتنف هذه التحديات في جدول أعمال الدورة السنوية الأخيرة للجنة التنفيذية في جنيف. وتدل نسبة حضور الحكومات في الدورة التي بلغت أعلى نسبة لها قط على أن مشاكل اللاجئين تحظى باهتمام عالمي.

٥٩ - وأردف قائلا إن حكومته تأمل في أن تستجيب الجمعية العامة للتأييد الواسع الذي حظي به النهج الابتكاري للمفوضة السامية في تنفيذ الاستراتيجية ذات الأوجه الثلاثة التأهب، والاتقاء والحلول. وهي تؤيد أيضا جهودها للعمل كوسيط حفاز قبالة منظومة الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين ذوي الصلة، وترحب بعلاقات العمل الوثيقة مع إدارة الشؤون الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة.

٦٠ - واستطرد قائلا إن النرويج ترحب بالتحرك نحو اتخاذ مزيد من الاستجابات الدولية الشاملة. فالأمر يتطلب، قبل كل شيء، مبادرات سياسية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتشريد. وهناك حاجة إلى تنسيق وثيق بين الهيئات السياسية والوكالات الإنسانية، ويؤيد وفد بلاده جهود المفوضة السامية لإبقاء مسائل التشرد في جدول الأعمال السياسي مع الاحتفاظ بالنهج الإنساني غير السياسي للمفوضية؛ ومع احترام ولاية كل من المفوضية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان فإنه ينبغي أن يكون هناك اتصال وثيق بينها.

٦١ - وأردف قائلا إنه كلما ازداد الطلب على خدمات المفوضية زاد اعتمادها أكثر من أي وقت مضى على التعاون والدعم المالي من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون تقاسم الأعباء هو المبدأ المهيمن الذي يوجه تلك الأعمال. وإن إحدى الوسائل التي يمكن عن طريقها دعم عمليات المفوضية يمكن أن تكون وضع الحكومات لترتيبات جاهزة لإعارة الموظفين. فقد استطاعت النرويج في العام الماضي عن طريق اتفاق خاص توفير موظفين أكفاء للعديد من عمليات الطوارئ التابعة للمفوضية.

(السيد هوسليد، النرويج)

٦٢ - وتـــابع كلامه قائلا إن البحث عن حلول دائمـــة هو من صميم ولاية المفوضية. والحلول التقليدية لا تزال فعالة، ولكن ينبغي اعطاء الأولوية لتيسير العودة الطوعية إلى الوطن. وللمفوضية دور قيادي ينبغي أن تقوم به في التعبئة من أجل عمل دولي متضافر وتأمين عودة سالمة عن طريق حرية الوصول والرصد. وإن انعدام الهياكل الأساسية، والفجوة بين الإغاثة والتنمية وأوجه القلق بشأن الحماية تؤكد الحاجة إلى اتباع نُهج شاملة وابتكارية. وتدعو النرويج إلى تعزيز النُهج الإقليمية التي تنطوي على اشتراك البلدان المعنية في إطار مشترك بين الوكالات، وحكومي دولي، وغير حكومي من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ. ويمكن استخلاص العبر من عملية خطة عمل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى وخطة العمل الشاملة للاجئين في الهند الصينية. ولا ينبغي التشديد على الفروق التقليدية بين اللاجئين، والعائدين والسكان المتأثرين، بما في ذلك المشردون داخليا. لقد شجعت النرويج تطبيق ذلك النهج على حالة موزامبيق وتأمل في أن ترى مواصلته بصورة نشطة.

٦٣ - ومضى قائلا إن الوظيفة الحمائية للمفوضية يضطلع بها في إطار قانوني معقد. ولكن ينبغي أن تكمل قوانين اللاجئين بالقوانين الإنسانية وحقوق الإنسان. وإن الجهود الرامية لمنع تدفقات اللاجئين ينبغي أن تمضي يدا بيد مع الاحترام التام لعرف اللجوء السياسي. وتحتاج جماعات كبيرة من الناس كذلك إلى حماية مؤقتة خارج بلدانهم الأصلية، كما هو الحال في أجزاء من يوغوسلافيا سابقا. وإن النرويج تدعو جميع الدول المعنية إلى أن تتعاون على القضاء على جميع أشكال "التطهير الإثني". وقد منحت حماية مؤقتة لأسرى الحرب الذين أطلق سراحهم ولأسرهم، ولكنها تشدد على حق هؤلاء الأشخاص في العودة إلى بلدانهم الأصلية.

٦٤ - وتابع قائلا إن النرويج ستواصل منح دعمها القوي للمفوضية. وفي الختام قال إن مسؤولية سلامة وأمن الموظفين المشتركين في عمليات الإغاثة، في حالات يحفها خطر كبير، تقع على جميع الأطراف المعنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥